



الدور التثموي للجامعة العراقية تحديات وفرص

أ.د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية
جامعة بغداد

yasnadn@yahoo.com

الدور التثموي للجامعة العراقية تحديات وفرص

<<

(ففي حقبة التغير السريع المتلاحق لن تزدهر إلا تلك
المؤسسات الجامعية التي يغامر أهلها بعملية التغير)

جيمز ديودير ست
رئيس جامعة شيكاغو

أ.د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية - جامعة بغداد

مقدمة: يمر العالم بتأثير ثورة الاتصالات والانترنت بمرحلة يطلق عليها مجتمع المعلومات العالمي (Global Information Society)، إذ يرى أصحاب الفكر التثموي أنه يمكن استغلاله في بناء مجتمع معاصر مغاير تماماً لسوابقه، هو مجتمع المعرفة (Knowledge Society). وان بناء هذا النموذج في البلدان النامية يشكل تحدياً هائلاً بكل المقاييس، لعل أول ما يتطلبه، استغلال الموارد والطاقت التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضييق الفجوة المعرفية التي تهدد المجتمع الإنساني وتعرقل مساعي التنمية المستدامة.

ويشكل التعليم، وخصوصاً التعليم العالي، أحد الحلقات المفصلية لتمكين البلدان النامية لإقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة. إذ تزايد الاهتمام في العالم اليوم بموضوع توظيف التعليم العالي كقناة إنتاجية وتنموية، إلى الحد الذي أصبح فيه تقويم فعالية التعليم العالي يعتمد بشكل أساسي على ملائمة أهدافه لمتطلبات التنمية الشاملة في البلد الذي يمارس فيه التعليم وظائفه ومدى قدرته على مواجهة التحديات المختلفة. وبات

من المسلم به أن الجامعة الحديثة لم يقتصر دورها على مواجهة التحديات الآتية فقط، بل صار يمتد إلى ممارسة الاستشراف والتنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهتها قبل حدوثها. وان الجامعات تقوم بدورها في التنمية من خلال قيامها بأدوار متعددة ومتشعبة من أهمها الإسهام في تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة، وهذا يعني أن تنمية الموارد البشرية وزجها في المجالات الإنتاجية بشكل فاعل، وهذا الجانب بالذات أعطي أهمية كبيرة من قبل خبراء الإنتاج والتنمية والمختصين.

فهل تحقق الجامعات في العراق اليوم هذا الدور التنموي؟

إن هذه الورقة تحاول أن تطرح تساؤلات منها:

- ما هو المسار الواقعي للنهوض في التعليم العالي في العراق؟ من أسفل؟ أم من أعلى؟
- كيف يكون التعليم العالي سبيل العراق الحقيقي إلى التحديث؟
- لتعليم العالي، هو قضية أمن إنساني مجتمعي بالدرجة الأولى، فهل يشمل ذلك البعد التربوي - السلوكي - القيمي - المهاري؟
- هل فشل نظام التعليم العالي الحالي في القدرة على تنمية الحراك الاجتماعي في المجتمع؟
- هل التعليم العالي في كل مراحله في العراق في حاجة إلى تغيير المناهج جذرياً؟
- هل يوجد لدينا إستراتيجية متكاملة للنهوض بالتعليم العالي في العراق؟
- هل يحمل المستقبل ازدواجية في نظام التعليم، تعليم عام وتعليم خاص (مميز)؟
- هل المهم أن نقارن بالإنفاق على التعليم أم بالمنتج من العملية التعليمية بكل المراحل؟
- هل المؤشرات التي تقيس أداء النظام التعليمي في الجامعة حالياً في ظل شروط جديدة لأسواق العمل والاشتراطات الواجب توافرها في الكم المتراكم من خريجي المراحل المختلفة؟

إن السبيل لتحقيق النهوض العلمي في الجامعات العراقية، عنوان ورقتنا هذه، ينطوي على إقرار بتراجع المسار العلمي ليس في جامعاتنا فحسب، بل وفي كل المستويات العلمية، وانحسار دوره، وتعثّر أدائه، وأدواته في آن، وبالتالي فهو حديث نقدي بالدرجة الأولى. غير أن النقد هنا لا ينطلق من مواقع الإحباط والانكسار أو التشهير، بل من مواقع الثقة بالطاقات الكامنة الخلاقة، المنجزة، المبادرة إذا أحسن استخدامها وتوظيفها، إذا توفرت لها الشروط الموضوعية. ومن منطلق التمسك بالثوابت العلمية التي ترجمتها الجامعات العراقية في تاريخها المعاصر، وشهدت أبهى أيامها وأجمل عطاءاتها.

أولاً: التعليم وتحديات المستقبل:

إن الزمن لا يعرف التوقف، ومن لا يتقدم لا يبقى في موضعه النسبي إنما يتخلف. وفي عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، تصبح معرفة آفاق واحتمالات المستقبل عنصراً حاسماً من عناصر القدرة على الفعل الهادف والمؤثر، ويجعلنا نعيش في عصر التجدد والتحول. وحين ينتقل الناس ويتجددون يأخذون معهم خزيناً من القصص عن فشلهم ونجاحهم في السابق ويقارنون أنفسهم بالآخرين، وهم يعلون من شأن القيم الأخلاقية ويبحثون عن أمل متجدد. واليوم ونحن نعيش تحت سقف واحد في قرية كونية عالمية يشكل فيه الاعتماد المتبادل حياتنا المستقبلية، علينا إن نتخذ القرارات في الوقت المناسب، كما يجب أن ندخل مفهوماً جديداً هو "أخلاقيات الزمان والمكان" وإلا فالأحداث السلبية تصبح غير قابلة للانعكاس، وتقودنا إلى طريق اللاعودة.

وفي مواجهة التحديات الكثيرة لابد من استنهاض التعليم، لاسيما الجامعي كي يقوم بدور رئيس، ولكن قبل ذلك لابد من تحديد التحديات التي تواجه التعليم من أجل المستقبل وهي:

1: التصادم بين العالمي والمحلي، ففي الوقت الذي تحاول فيه العولة ضبط إيقاع الناس على أنغام التانغو الأمريكي وقولبة المواطن العالمي بمسارات وسياقات محددة، فإن الخصوصيات الثقافية والقواعد الشعبية والمكونات المجتمعية ينبغي الحفاظ عليها. فالتنوع الثقافي العالمي الثري الذي تشكل عبر آلاف السنين سيكون مهدداً بهيمنة ثقافة واحدة ربما تجعل العالم رتيباً ومملًا، الأمر الذي يتطلب وضع نظام تعليمي يتفهم ويقدر الثقافات الأخرى، كي تنفاد هيمنة الثقافات الدخيلة.

2: التوازن بين الأصالة والمعاصرة، أو بين العراقة والحداثة، لقد أسهمت التغيرات الهائلة التي تمخضت عن الاندلاع المعرفي الناجم عن ثورة المعلومات والاتصالات والتي

أنتجت مجتمع المعلومات العالمي، في خلق نموذج متكامل له أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. وستساهم ثورة المعلومات في الوصول إلى ما كان يصعب الوصول إليه وتشمل ما كان مستبعداً، لكنها ستتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في خصوصياتنا. فهي ستعيد تقسيم العالم من جديد إلى، أغنياء المعلومات وفقرائها، وبالتالي فإن المعرفة والحصول على المعلومات سيكونان المعايير الرئيسية التي ستتحكم بالتقدم وتسود اقتصاد السوق العالمي. إن هذه المتغيرات ستتقل العالم من بيئة طبيعية (Natural Environment) إلى (Virtual Environment)، مما يجعل وسائل الإعلام المتعددة المتفاعلة فيما بينها (Interactive Multimedia) و (Virtual University) (الجامعة الافتراضية) ستغير مفهوم الجامعة الذي لدينا اليوم بأكمله. إذ سيكون بالإمكان القيام بعمليات جديدة للتعليم، والحصول على التعليم لمدة طويلة، ربما يستغرق مدى الحياة، وكذلك نيل مستويات دولية مختلفة من الشهادات: كل ذلك يمكن أن يتم داخل المنزل من خلال كلمات وصور وأصوات تأتيك على شاشة الحاسوب عند استخدام أحدث ما وصلت إليه

التكنولوجيا من طرق التعلم المتفاعل (Interactive Learning)، والتي جرى تصميمها من قبل نخب من المفكرين والباحثين في شؤون المعرفة.

ينبغي أن نطبق نظريات ومناهج سوسبولوجيا العلم لكي نبحث المجتمع العراقي ونعرف ما هي المعوقات الحقيقية الموجودة

3: التوازن بين الأهداف الطويلة والأهداف القصيرة الأمد: وقد جرى التأكيد على هذه القضية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، بعد أن أدركت العديد

من بلدان العالم المخاطر والتحديات الناجمة عن تبديد الموارد والتفريط باستحقاقات الأجيال القادمة، فانطلقت فكرة التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development) لتؤكد أهمية التوازن بين الأهداف القصيرة والبعيدة للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من تبديدها، ويدخل في هذا المجال القضايا المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري، والغازات المنبعثة من البيت الزجاجي، والتصحر، والفقر، والتضخم السكاني، التي تهدد نظام إسناد الحياة على الكرة الأرضية.

4: افتقاد التعليم إلى الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision، وقد حلت هذه الكلمة في الأدبيات الحديثة محل مفهوم قديم اسمه المشروع الحضاري. يكشف هذا عن غياب رؤية محددة للتعامل مع المتغيرات العالمية.

5: الافتقار إلى سياسة تكنولوجية محددة، ذلك أننا لم نحدد بعد أولويات مبادراتنا التكنولوجية، فلا توجد سياسة تكنولوجية فيها منطلقات محددة وأهداف ووسائل. ليست

لدينا سياسة محددة للبحث العلمي، العلماء والباحثين الموجودين في العراق استثمرت في إعدادهم الأكاديمي ملايين الدولارات، وفيهم كوادرات قادرة وتستطيع أن تنتج على أعلى مستوى، ولكن البيئة الاجتماعية والثقافية لا تسمح لهم بالإنتاج. وهنا ينبغي أن نطبق نظريات ومناهج سوسيولوجيا العلم لكي نبث المجتمع العراقي ونعرف ما هي المعوقات الحقيقية الموجودة.

6: التحدي بين المنافسة والمساواة في الفرص، مع إن المنافسة ضرورية للتنمية وتحقيق الكفاءة والجودة والتنوع في المواد، لكن كيف يمكن أن نبرر التباين الصارخ بين عالم الشمال وعالم الجنوب. إذ يتمتع 20% فقط من سكان دول الشمال بحوالي 80% من موارد الأرض.

7: الخلل بين الطلب والعرض، فكثيرا ما يلجأ التنفيذيون إلى الاعتماد على خبراتهم أو على ضغوط سياسية في اتخاذ قرارات أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التي تقتضي هداية خيارات القرار؛ أي أن القرار في كثير من الأحيان سلطوي فوقي لا علمي. لذلك لجأ الباحثون من ناحية إلى الاعتماد على خبراتهم، أو تصوراتهم في اختراع مشكلات من عندهم لإجراء بحوثهم. ومن هذا النوع كثير من بحوث درجات الماجستير والدكتوراه، والتي لا تتشابه مع الواقع أو لا علاقة لها بمجرياته ومشكلاته ومطالبه الحقيقية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل نحن بحاجة فعلا إلى الرجوع للأساسيات؟

الجواب نعم.

وهنا نعود إلى فكرة التنمية البشرية المستدامة التي تنظر إلى إن الفقر هو فقر القدرات (الصحية والتعليمية وغيرها). لذا ركزت الأهداف الإنمائية على توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس لتأمين حياة طويلة وصحية وخلقة.

وتأسيسا على ما تقدم ينبغي أن يكون التعليم للجميع؛ على أن يكون ذا نوعية جيدة من أجل تمكين الناس من التعامل مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة. ولعل الطريقة الوحيدة في تحقيق ذلك هو أن نقنع أنفسنا والآخرين بأن التعليم هو: أن يتعلم كل إنسان كيف يمكنه أن يتعلم.

وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى توصيات لجنة جاك ديلور التابعة لمنظمة اليونسكو/ الأمم المتحدة، حيث أكدت على أربعة دعائم رئيسية للتعليم من أجل القرن الحادي

والعشرين هي:

أ- أن نتعلم كيف نكون.

ب- أن نتعلم كيف نعرف.

ج- أن نتعلم كيف نعمل الأشياء.

د- أن نتعلم كيف نعيش معا.

من هنا فان آفاق التنمية المستقبلية ينبغي أن تركز على قضية: إن نتعلم كيف نعيش معا عن طريق تنمية تهمنا للآخرين، للتاريخ والتقاليد والقيم الروحية بأننا نسير أكثر فأكثر نحو الاعتماد المتبادل.

إن بذل أقصى الطاقات من أجل اجتناب التخلف عن ركب المجتمعات المتقدمة في ميادين العلم والتكنولوجيا والتعليم هو ما تجسده عبارة «أن نتعلم كيف نعمل» أو «أن نتعلم كيف نعرف». فالجهد المبذول له أهمية اجتماعية فائقة، ذلك أن نصف الوظائف التي تحتاج إلى مؤهلات عالية سوف تكون في الربع الأول من هذا القرن، مرتبطة بالأساليب التكنولوجية الحديثة. وسيظل تشغيل الحاسبات الالكترونية والإنسان الآلي قائما مقام جهد الإنسان في كل ما لا يتطلب قدرة إبداعية. وتظل السمات التي تتميز بها مجتمعاتنا الحاضرة من كونها مجتمعات استهلاكية لا إنتاجية هي التي تحدد بصفة نهائية إيقاع الاقتصاد القومي لهذه المجتمعات. و يتطلب ذلك جهدا استثنائيا طالما أن مجتمع المعرفة يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي، ويتمحور حول بناء القدرات Capacity Building والتأهيل المهني وجعله مساهما للظروف الجديدة. إن هذا النمط من المجتمعات يسعى للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها، والأهم من هذا كله استخلاص المعرفة من كم المعلومات الهائل من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية. علاوة على ما تسهم به المعرفة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، تمثل صناعة المعرفة قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يشمل -على سبيل المثال- البحوث والتطوير، وصناعة البرمجيات، وصناعة الإعلام والإنتاج الإبداعي⁽¹⁾.

وعلى صعيد التعليم والمعرفة فينبغي أن يراعى فيه قدر كبير من التنوع وبشكل متجدد

(1) نبيل علي، إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، المستقبل العربي، العدد 342، آب (2007/8)، ص 83-116.

ومستمر بطرح مواد جديدة تدرس بصورة مكثفة على النحو الذي يساير الألوان الجديدة من المعارف وطرق تطبيقها العلمي. أما الوظائف الجديدة فسيكون طرحها مستجيباً للتغير العميق الذي يطرأ على سوق العمل التقليدية والعقول الالكترونية خير حليف للمتغيرات الجديدة، وصولاً إلى خطط تعليمية مرنة إلى أبعد حد.

إن ذلك يتطلب درجة عالية من الاقتدار من قبل المسؤولين التنفيذيين لاتخاذ القرارات المناسبة بكفاءة وسرعة، ومن أجل هذا ينبغي أن نعزز قضية الثقة في كل جوانب العملية. وبهذا نشير إلى كتاب فرانسيس فوكوياما الذي نشره في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي بعنوان «الثقة فضيلة اجتماعية منشئة للازدهار».

و تدلنا تجارب دول النور الآسيوية أن البناء الثقافي والعلمي للموارد البشرية هي العامل الحاسم في خدمة التغيير الشمولي. إذ ظل الجامع المشترك بين التجارب الآسيوية هو التركيز على الإنسان الحر، والمؤمن بقدرة شعبه على مواجهة التحديات. وهو مؤهل للاستجابة على التحدي الحضاري بعد تملكه للعلوم العصرية، و التكنولوجيا المتطورة.

المعرفة في العصر الراهن من
تطور البشرية، هي سبيل
بلوغ الغايات الإنسانية
الأخلاقية الأعلى: الحرية،
والعدالة، والكرامة الإنسانية

من هنا فإن المسار التآريخي للمجتمع يتطلب إعداد العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. وبذلك ينبغي أن تشكل قضية تهيئة الموارد البشرية لمواجهة تحديات المستقبل الأولوية القصوى في كل خطة. لأن التنمية في المستقبل ستكون مكثفة بالمعرفة ومبنية، بصورة خاصة، على أسس علمية متينة، والتعليم ذو النوعية العالية هو الوسيلة لبلوغ مثل هذا الهدف.

ثانياً: الفجوة المعرفية

يعد اكتساب المعرفة أحد الاحقيات الإنسانية الأساسية التي يكون للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشراً. ويعد اكتساب المعرفة كذلك سبيلاً للتنمية الإنسانية في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في الجوهر، هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية، من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة.

من هنا يمكن القول أن المعرفة في العصر الراهن من تطور البشرية، هي سبيل

بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية. وفي المجتمع العربي عموماً، والمجتمع العراقي خصوصاً، فإن تعزيز الأبعاد الثقافية المعرفية، المرتبطة بقضايا التنمية، تكتسب أهمية قصوى، إذ أن نقل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حيز النقاش-ومن ثم الفعل-المجتمعي، تكسبها دفعا للأمام. إلا أنه ينبغي، مع ذلك، الاعتراف بوجود مشكلتين مرتبطتين تكبحان هذا التوجه: تتمثل الأولى منهما بالإطار المعرفي السائد والقائم على ثقافة ترزح تحت مخلفات الماضي. أما الثانية فتتمثل في عدم فاعلية منظومات اكتساب المعرفة في المجتمعات العربية عموماً.

إن تسارع التقدم العلمي بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات زاد من اتساع الفجوة المعرفية بين أولئك الذين يولدون المعرفة وبإمكانهم الوصول إليها وبين بقية الناس، وخصوصاً في بلدان الجنوب، مما يتطلب حشد كل الطاقات والإمكانات واستغلال الموارد التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجسر الفجوة المعرفية التي تعمل على تصدع المجتمع الإنساني، الأمر الذي يدفع بالتعليم والمجموعة العلمية للالتحام مع التيار الرئيسي حيث ستعم المنفعة البشرية جمعاء. من هنا فلا بد إذا من إقامة توازن بين ثوابت الأصالة ومعطيات الحداثة، وكذلك توازن بين الكرامة الإنسانية وحرية البحث والتضامن الإنساني كي نتغلب على سوء التنمية ونحسن نوعية الحياة ووضع البيئة.

وهنا نجد من المناسب أن نفرق بين مجتمع المعلومات Information Society ومجتمع المعرفة Knowledge Society. الأول يركز على النسق التكنولوجي الاتصالي، أما الثاني، فهو مفهوم أعمق واشمل يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة. ويتمحور مجتمع المعرفة حول بناء القدرات Capacity Building للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها والأهم من هذا كله استخلاص المعرفة من كم المعلومات الهائل من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية. فضلاً عما تسهم به المعرفة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، تمثل صناعة المعرفة قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته، يشمل-على سبيل المثال:- البحوث والتطوير، وصناعة البرمجيات، وصناعة الإعلام والإنتاج الإبداعي⁽²⁾.

إن مجتمع المعرفة يتجاوز النفاذ إلى المعلومات وإتاحتها للجميع، إلى تحويلها إلى موارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب الهندسية والتكنولوجية والتنظيمية التي تسهم بصورة مباشرة في التنمية المستدامة للمجتمع، وتضمن توفير الاحتياجات

(2) نبيل علي، المصدر السابق نفسه، ص 84-83.

الضرورية وتكفل الحريات الأساسية للجميع⁽³⁾.

لذا فان شروط بناء مجتمع المعرفة يتطلب توفر شروط ومقومات عديدة على نطاق بالغ الاتساع، يكاد يغطي جميع جوانب المنظومة المجتمعية، والتي تشمل أمور السياسة والاقتصاد والتعليم ومنظومة القيم والمعتقدات والعلم، والتكنولوجيا، والإعلام، وكذلك العلاقات التي تربط المنظومة بخارجها. ولكل جانب من هذه الجوانب أبعاده التنموية التي طرأت عليها تغيرات جذرية بفعل المتغير المعلوماتي.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها، هو أن تكنولوجيا المعلومات أدت إلى تقليل كلفة أدوات إنتاج العلم وعلى رأسها الكمبيوتر الذي حقق في هذا المجال المعادلة الصعبة: تناقص الكلفة مع زيادة الإمكانيات، وتوافر المعامل الافتراضية Virtual Lab. التي لا تقارن كلفتها بكلفة المعامل الحقيقية الباهظة التكاليف⁽⁴⁾. من هنا فإننا بحاجة اليوم إلى تصنيع الإنسان المبدع المنجز المبادر. ويشهد تاريخ العلم أن كثيرا من انجازاته الضخمة تمت بوسائل رخيصة. ونكتفي بالإشارة إلى ثلاثة أمثلة بسيطة هي:

الأول: نموذج الحلزون المزدوج الذي بناه واطسون وكريك من شرائح الصفيح والأسلاك.

الثاني: الرياضيات البيولوجية Bio math التي دشنها كيلر وسيغلز باستخدام الورقة والقلم.

الثالث: عصيات كوخ التي اكتشفها العالم كوخ بإمكانات بسيطة معروفة.

وكيف لنا لن ننسى أن الكثير من انجازات صناعة الكمبيوتر والبرمجيات تمت في الكراجات والإنفاق. والتوقعات الحالية تؤكد إن الإنسان سيتمكن قريبا من شراء جهاز تحليل شخصي لتحديد تتابعات حامض ال D.N.A .

في إطار ما تقدم، وما دمنا نعيش في عصر المعلومات، ينبغي أن يكون المجتمع العراقي قادرا على التفاعل مع معطيات الثورة المعلوماتية وان يكون هدف مؤسساته التعليمية والبحثية تحقيق تفاعل ايجابي مع مجتمع بالمعلومات، فليس من قبيل المصادفة أن البلاد الغنية والمتقدمة هي تلك التي تتمتع بغنى ووفرة في مصادر المعلومات، والعكس صحيح، فحيثما تندر المعلومات يزداد الفقر والتخلف. فالمعرفة لن تكون أساس القوة فقط وإنما

(3) المصدر السابق نفسه، ص 84.

(4) المصدر السابق نفسه.

أساس الرخاء أيضا. وهنا لابد من الاعتراف إن المستخدمين لأجهزة الحاسوب من قبل أساتذة الجامعة في العراق لا يزال محدودا، ولا يقارن بمستوى مستخدمي الحاسوب في البلدان المتقدمة، ومن ثم يجب ألا ندخر جهدا في صنع مجتمع غني بالمعلومات إذا أردنا أن نتطور ونتقدم. من هنا ينبغي التأكيد على أهمية: إطلاق حرية التعبير؛ وضمان الحريات الأساسية؛ ووجوب المشاركة الجماعية؛ وضرورة الحشد المجتمعي والتكتل الثقافي والتأكيد على أهمية التكامل المعرفي. لقد بات واضحا أن ثورة المعلومات أكدت سطوة المعرفة العلمية والتكنولوجية، مفضلة إياها على غيرها من صنوف المعرفة، مثل المعرفة المحلية، والمعرفة الذاتية، ومعرفة الخبرات العلمية، ومعرفة التقاليد الشفهية.

من هنا فإن الفجوة المعرفية تمثل الهوة التي تفصل بين العالم المتقدم والعالم النامي من حيث قدرته على تفعيل دورة اكتساب المعرفة المشار إليها آنفا لتحقيق أغراض التنمية وبناء القدرات الذاتية لاقتفاء موارد المعرفة وتوظيفها وإنتاجها، وتقاس الفجوة المعرفية بعدة مؤشرات منها:

- نسبة عدد العلماء والمهندسين إلى إجمالي عدد السكان.
- عدد براءات الاختراع والتراخيص الممنوحة والبحوث المنشورة.
- نسبة الالتحاق إلى التعليم العالي⁽⁵⁾.

لقد أظهرت العديد من الدراسات الارتباط الوثيق بين التنمية والمعرفة، وإن نجاح عمليات التنمية مرتبط بقدرة الدول على بناء مجتمع المعرفة الذي يمثل فيه التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا ركيزته الأساسية. وقد أثبتت دراسة حديثة أجريت لبحث العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في 66 دولة نامية أن التعليم لا يؤثر بقوة فقط في النمو الاقتصادي، ولكن الاستثمارات بصفة عامة تصبح أيضا ذات أثر محدود على معدل النمو الاقتصادي إذا ابتعد تركيزها عن الاستثمارات في التعليم. وهنا لابد من القول إن مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة لم يعد خيارا فحسب بل بات أولوية ملحة. ومن هنا جاء اعتماد الأمم المتحدة للعقد العالمي للتربية 2005-2015 من أجل التنمية المستدامة⁽⁶⁾.

إن النهوض المجتمعي الذي تحقق في تجارب التحديث الآسيوية انطلقت أساسا

(5) نبيل علي، المصدر السابق نفسه، ص 86.

(6) المصدر السابق نفسه، ص 98.

من إصلاح البنى التعليمية والتربوية والثقافية الذي أسس لحدثة غير قابلة للارتداد. لقد أصبح التعليم الهاجس الأول للإنسان في دول النور الآسيوية، فحب العلم والمعرفة والاهتمام المجتمعي بقضية التعليم جعلها تعيش نشوة هذه الرؤى والأحلام وتعمل بشكل دؤوب نحو تحقيقها. ويذكر الدكتور عبد العزيز الحر في كتابه التربية والتنمية والنهضة، انه أثناء زيارته لمعهد تطوير التعليم بكوريا، سأل مدير المعهد: ما أكبر إشكالية تواجهونها في تطوير التعليم في كوريا فقال: مبالغة الشعب الكوري في قيمة التعليم، ... وهذا قد تسبب في زيادة الأعباء النفسية والضغط الاجتماعي على الأطفال وتسبب في تحميل ميزانيات الأسر لأعباء مالية كبيرة تدفع للتدريس خارج المدرسة لتغطية دروس خصوصية أو دراسة مواد إثرائية وغيرها⁽⁷⁾.

ثالثاً: الجامعة والمتغيرات المجتمعية العالمية:

إن التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، التي تضخ متغيرات العولة بتوجهاتها الحداثية وما بعد الحداثة تتطلب المراجعة لكثير من قضايا المنظومة التعليمية، سواء في وظيفة التعليم وأهدافه، وفي إتاحة الفرصة للجميع ذكورا وإناثا، وتوفير تعليم متميز للجميع، وفي تغيير دور الأستاذ والجامعة، وفي النقلة من التعليم والتدريس إلى التركيز على التعليم ومصادره المتعددة.

إلى تطوير المناهج والتكامل فيما بينها، إلى قضايا تعليم اللغات الأجنبية مع الاهتمام باللغة القومية، إلى تكوين الفكر العلمي الناقد المبدع. كل ذلك يتطلب تصحيح وضع التعليم ومخرجاته في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بفرض الاهتمام بعمليات البحوث في مختلف المواقع الاستراتيجية للتطوير ليكون التعليم الجامعي أداة فعالة في تكوين الثروة البشرية وارتفاع معدلات إنتاجها، وتطوير وعيها لتنمية خصائصها ومقومات إبداعاتها العلمية والثقافية في تفاعلها مع معطيات الحضارات العالمية. انطلاقاً من هذا التصور يمكن تحديد أهم المتغيرات تتحكم في أوضاع التعليم في بلداننا وهي:

1: المسألة الديمغرافية - (مجتمع فتي ونسبة إعالة مرتفعة):

تشكل المسألة الديمغرافية وتزايد حجمها العددي إحدى التحديات في مستقبل التعليم العالي في جميع البلدان النامية. إذ يصل مجموع سكان العراق حالياً، حسب تعداد 1997

(7) الدكتور عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص 133.

بحدود 25 مليون نسمة، ويتميز ببنية شبابية كبيرة الحجم في الفئة المناظرة للتعليم الجامعي. ويكفي أن نشير إلى أن نسبة السكان في عمر 19 سنة أو أقل حوالي 50% من مجمل السكان⁽⁸⁾.

وتساهم كل من نسبة الخصوبة المرتفعة وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال في تشكيل أحد أبرز الخصائص السكانية في العراق، وهي اتسام المجتمع بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل الأفراد في عمر 15-64 سنة عام 2004 حوالي 47% من السكان⁽⁹⁾. ويعود ذلك إلى العدد الكبير للنساء في عمر الإنجاب. ويبلغ عدد الأسر في العراق (4,252,000) أسرة، ويرأس الأسرة الذكور في 89% منها، والإناث في 11% منها. ويعيش أكثر من ثلثا السكان في المناطق الحضرية حيث بلغ 76.1%، أما الثلث الباقي فيعيش في المناطق الريفية. يبلغ العمر المتوقع لدى الولادة 59.2 سنة للرجال و62.3 سنة للنساء، وذلك حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية 2001 (UNDP) وتختلف قليلا عنها تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حيث قدر العمر المتوقع لدى الولادة بـ 58 سنة للرجال و59 سنة للنساء⁽¹⁰⁾.

➤➤
الاقتصاد المعولم لم يفشل
فحسب في تحقيق مستوى مرتفع
من النمو، والحد من ظاهرة
البطالة، بل إنه قد أطاح بكل
المكاسب الاجتماعية القديمة

لقد أثرت سنوات الحصار وما تبعها من ظروف احتلال وبشكل كبير على أوضاع المجتمع العراقي، ونتج عن ذلك انخفاض منزلة العراق بين الدول حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية من المرتبة 67 بين دول العالم في عام 1991 إلى 131 في عام 2013⁽¹¹⁾.

من جانب آخر ظلت نسب القبول في الجامعات العراقية منخفضة تقدر بنحو 14%، وهي اقل بكثير من المعدلات العالمية التي تقدر بـ 27%، بلغت نسبتها للإناث 13% مقارنة بالذكور 16%. وقد سجلت أعداد المتقدمين لعملية القبول المركزي ارتفاعاً من 88837

(8) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع الأمم المتحدة، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، ج2، ص18.

(9) المصدر السابق نفسه.

(10) الصحة في العراق، 2003. للمزيد من التفاصيل أنظر: الدكتور علاء العلوان،

United Nation Development Programme. Human Development Report. (11) - 2001

في عام 2010/2009 إلى 112019 في عام 2011/2010 (زيادة بنسبة 26%)⁽¹²⁾.

2: قوى السوق وثقافته:

لا شك إن المفاعل المفصلي الذي يلعب دورا حاسما في المتغيرات المجتمعية الحالية بما فيها الجامعة، هي قوى السوق العالمية، أو ما تسمى أذرع العولمة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية) لتشكل عاملا ضاغطا من أجل التحول من مفهوم الجامعة الحالي إلى جامعة المستقبل المتوقع على الأفق الزمني القريب والبعيد.

ولعل أهم ما تميزت به جامعاتنا عند نشأتها أنها تشكلت في سياق ليبرالية صفوة تنشُد المعرفة من أجل المعرفة والاستتارة، ممتزجة مع معارك الاستقلال والتحرر الوطنية واعتبار الجامعة رمزا لتأكيد السيادة الوطنية، ثم انتقالا بتوجهها إلى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لتركز اليوم على مطالب سوق العمل كما هو الشأن في جميع البلدان النامية الأخرى.

وبعد أن كانت قوى الثقافة في المجتمع التقليدي تلجم آليات السوق وتحد من شرهاهة الربح، أدت الليبرالية الجديدة إلى هيمنة السوق العالمية والاقتصاد الحر، ومؤسساته الدولية، مما ترتب عليه احتدام التنافس، إلى التسابق المرعب نحو الربح، ومزيد من الأرباح، وإلى «تسليع» كثير من القيم ومقومات الحياة.

إن الاقتصاد المعولم لم يفضّل فحسب في تحقيق مستوى مرتفع من النمو، والحد من ظاهرة البطالة، بل انه قد أطاح بكل المكاسب الاجتماعية القديمة وألقى بفئات متعددة إلى حافة الفقر. وليس من باب المبالغة القول إن أخطر النتائج سلبية في المجال الاجتماعي هو سحق الطبقة الوسطى ودرجتها إلى حافة الفاقة، وهي صمام الأمان في المجتمع التي تشكل النواة الصلبة للمجتمع المدني. وباتت قوى السوق تفرض مستوياتها ومواصفاتها العالمية في كل مجالات العمل والأداء والقدرة على الدخول والمنافسة في السوق العالمية بل وفي السوق المحلية أيضا، إن ذلك يتطلب مستويات عالمية من المعرفة تستوعب الثورة المعرفية الجديدة والمتجددة، وتوظيف آلياتها التكنولوجية المتقدمة. كما يعني ذلك أيضا فرص عمل أقل أمام المرأة وذوي القدرات المحدودة.

3: كلفة التعليم الجامعي:

(12) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، فصل التنمية البشرية والاجتماعية.

يمكن القول أن أعلى استثمار في العالم هو استثمار العقل البشري. وقد شهد قطاع التعليم في العقدين الأخيرين ارتفاعاً سريعاً في تكاليفه، وسوف تستمر في التزايد مع تنامي الطلب على مستوى التعليم الجامعي الذي يبلغ نصيبه من الإنفاق العام على التعليم في كثير من الأقطار العربية ما يعادل 30%، أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة التوسع في إدخال تكنولوجيا المعلومات وسيلة ومصدراً في أداء عمليات التعليم والتعلم.

ولعل ما يثير القلق هنا، إن تبني الدولة لثقافة السوق العولمية (الانتقال نحو اقتصاد السوق)، والتي يتم بموجبها انسحاب الدولة من تأمين العديد من المتطلبات الأساسية للمجتمع بغية التخفيف من أعباء الدولة، ربما يهدد مجانية التعليم الجامعي الرسمي، من خلال استرداد التكلفة من المنتفعين بهذا التعليم، ومن ضرورة المشاركة المجتمعية بغية الإسهام في الموارد الحكومية للأنفاق عليه.

طفيان الجو البيروقراطي
الإداري بقوانينه ونظمه
ولوائحه وتحكمها في أداء
الجامعة لرسالتها، من العوامل
المقيدة لفاعلية الأداء الجامعي

إن هذه السياسات تتعارض مع مبدأ حق التعليم للجميع، فضلاً عما يصاحبها من مخاطر على نمو مجمل الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل، سيما وأن العراق من بين البلدان التي ظل فيها متوسط دخل الفرد متدنياً.

إن ثقافة السوق العولمية قد خفت في تقاريرها وتوجهاتها الدولية والمحلية لحن العدالة الاجتماعية، بينما تعالت أصوات التميز والجودة والإتقان والقدرة على التنافس. وهي قضايا حق قد يرد بها اخفات الصوت الآخر للعدالة.

وختاماً يمكن القول إن سياسة التوازن بين الطرفين (العدالة والتنافس) من تحديات التطوير في جامعة المستقبل. ولعل ذلك يتوقف على نتائج ما يتمخض عنه القرار الديمقراطي والوفاق الوطني في هذا الشأن.

رابعاً: إشكاليات المنظومة الجامعية في العراق:

لعله من المفيد أن نذكر بإيجاز أهم ما تتعرض له المنظومة الجامعية من خلل وقيود وضغوط:

1 - التآكل في مبدأ استقلالية الجامعة والمركزية المتزايدة للوزارة. إذ تغلب على توجهاتها ما توحى به الأوامر والنواهي الفوقية، وخصوصاً فيما يتصل بشئون الضبط والربط لحريتها الأكاديمية في التفكير والتعبير لدى أساتذتها وطلابها. إن فرض الإرادات

والتدخل في جميع الحلقات الجامعية يشكل عبئا يقلل من هامش المرونة ويخفض مجالات الإبداع.

2- طغيان الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه ونظمه ولوائحه ومجالسه وتحكمها في أداء الجامعة لرسالتها، يمثل واحدة من بين تلك العوامل المقيدة لفاعلية الأداء الجامعي. وكثيرا ما تطفئ الجوانب الإدارية على جلسات مجلس الجامعة.

3 -عدم اعتماد معيار الاقدمية والفترات الزمنية، والكفاءة والتميز والأداء كعنصر حاكم لاختيار القيادات الجامعية.

4 -ثمة إشكاليات تجسدها مستويات الطلبة المقبولين في الدراسات العليا، فالبعض منهم يتهرب من الأساتذة الجيدين، لأن القضية لدى الطالب هي الحصول على الشهادة بأقصر الطرق. وقد أخذت ظاهرة انتشار الجامعات التي لا تتوافر فيها الشروط الكاملة بالازدياد.

5 - ومن الممارسات والآليات التي تخنق الروح الجامعية المنشودة في فضاء المعرفة الجديدة والمتجددة، ما يعرف بالكتاب الجامعي المقرر كمصدر أساسي للمعرفة، مع تقادم مضامينه في كثير من الحالات، واعتباره الأداة الرئيسية للتدريس والتلقين، على الرغم من تحفظ سلفنا من الأساتذة والعلماء على هذه الطريقة، فضلا عن أن ثورة المعلومات والاندلاع المعرفي الذي يشهده العالم اليوم قد أتاح وسائل جديدة لنقل المعرفة واستيعابها، وتحويل نمط التعليم والتدريس إلى نمط التعلم واهتمامات المتعلم، ونقل مركز الثقل من التلقين والحفظ إلى الحوار والتفكير وتنمية الوعي الناقد والخيال المبدع.

6 -ضعف دور الجامعات على الصعيد المجتمعي والوطني: يبدو إن الجامعة شأنها شأن كثير من المؤسسات، قد وقعت في مصيدة ما يطلق عليه (الحقبة الاستهلاكية)، خصوصا في مرحلة التحول السريع و اللا يقين الذي يمر به المجتمع العراقي فقد تحول الأستاذ الجامعي من شخص له مهام معرفية إلى شخص لديه طموحات استهلاكية تتجسد في الاهتمام المتزايد بقضايا العقارات، أو ركوب سيارات فاخرة، فاشتغل الأساتذة بالحصول على المكاسب والمقتنيات، فالاختلال العميق في دور الجامعات له علاقة بمنظومة القيم والمثل العليا التي كانت تحدد الأستاذ الجامعي.

7 -غالبا ما يركز النظام التعليمي في مؤسساتنا على التربية الامتصاصية وليس على التربية الاستكشافية. فالمتعلم يعد مستهلكا سلبيًا للمعرفة، لا يشارك فيها، وهو لا يعد

شريكا فاعلا وطرفا معنيا في بناء المعرفة.

8 - يلاحظ أن أولويات الأستاذ الجامعي هي البحث بهدف الترقية، والتدريس بهدف البقاء وليس بهدف الإبداع، وزد على ذلك أن الظروف البحثية والبيئة البحثية غير موجودة، وما يقوم به الأكاديمي من خدمة للثقافة هو شيء تطوعي. وما يتم في الغرف الصفية لا يصب في نهر الثقافة. علينا أن نعلم الطالب كيفية التعامل مع المعلومة، صحيح إن هناك شريحة من الأساتذة مازالت تؤمن بالكتاب المنهجي والأوراق الصفراء والمحاضرات، ولكن توجد شريحة أخرى تحاور الطالب لتوسع مداركه وآفاقه في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق. ويرتبط بهذا الموضوع توقف بعض أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة عن الإنتاج العلمي بمجرد حصوله على درجة الأستاذية في الوقت الذي يتوقع منه المزيد من العطاء البحثي والعلمي. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال إن هناك شعارين يترددان بين أساتذة الجامعات الأمريكية، هما (أنشر أو أختفي Publish or Perish) وشعار (جدد أو تبخر Innovate or Evaporate)⁽¹³⁾.

9 - ثمة قضية أخرى تتعلق بالجانب المادي، فالجامعات العراقية والعربية تقع في عداد الأقل حظا. فما هي ميزانية الجامعة قياسا بالجامعات العالمية، ميزانية جامعة كوبنهاغن على سبيل المثال حوالي بليون دولار سنويا⁽¹⁴⁾. والجامعة عندنا لا تتجاوز ميزانيتها دينار. فكيف تتمكن الجامعة من أداء رسالتها على أكمل وجه، وماذا تفعل لاجتذاب أساتذة وعلماء متميزين يعززون الصرح العلمي للجامعة ويثرون المعرفة العلمية. وكيف تستطيع أن تنهض في ميدان البحث العلمي وما مخصص لا يسد إلا جزءا يسيرا من متطلباته.

10 - محدودية النشاط ألابتكاري: إن تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع العربي يفسر، إلى حد ما، محدودية النشاط ألابتكاري فيها، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار إن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية الرواتب⁽¹⁵⁾.

11 - غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، وعلى وجود حاجة ملحة

(13) حامد عمار، الإصلاح المجتمعي، اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب: القاهرة، 2005، ص100

(14) المصدر السابق نفسه.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، ص 73

لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنمية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير. ففي البلدان المتقدمة يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير⁽¹⁶⁾.

12 - في الوقت الذي ينظر فيه إلى التعليم العالي كعنصر أساسي في تحقيق التنمية البشرية كونه الأساس لتمكين الناس وتحقيق تطلعاتهم إلى الارتقاء لمستوى استيعاب متطلبات العصر وتحقيق المنافسة الحضارية مع العالم في ظل مناخ العولمة بفضاءاتها المفتوحة لحركة المنتجات والمعلومات وحتى الكفاءات البشرية في عام لم يعد فيه مكان للعزلة... لا ترقى بعد إستراتيجيات التعليم في العراق إلى الأخذ الجاد بالاعتبار أهمية تقاسم مسؤولية التعليم الجامعي مع القطاع الأهلي من جهة وضرورة تدعيم ذلك الاتجاه بالاعتراف باستقلالية الجامعات من جهة أخرى ، أما في مراحل التعليم العالي فأن تمويلها لا يختلف من حيث الصفات والخصائص عن التمويل للمراحل التربوية ما قبل الجامعية إلا باستثناءات قليلة ، فهو حكومي المصدر بالنسبة للجامعات والمعاهد الرسمية

هناك إشكالية تتعلق بالإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية، حيث تفرض قيود كثيرة وخطوط حمراء متزايدة

13 - ما يتعلق بالترقيات العلمية، إذ جرى مؤخراً تعديلات في وزارة التعليم العالي على آليات الترقية العلمية، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التطوير، وبالأخص ما يتعلق ببراءة الاختراع، والنشاطات العلمية والثقافية وكذلك المواقع الإدارية التي يشغلها الأكاديمي. وظلت الاعتبارات التي تعتمد على البحوث المنشورة الأساس الوحيد المعتمد في الترقية العلمية. إن النشاطات المتعلقة بالترقية تحتاج إلى شيء من التطوير تأخذ بالحسبان اعتبارات النشاطات الثقافية والعلمية الأخرى فضلاً عن المراكز العلمية والإدارية التي يشغلها المرشحين للترقية.

14 - على الرغم من التوجهات الواسعة المبذولة في إدخال الحاسوب إلى قاعات الدرس كوسيلة للتعليم، إلا إن توظيفه سيظل قليل الجدوى إذا لم يقترن بتنمية طرائق التفكير والبحث العلمي، والتمكين من اكتساب القدرة الفارزة لما تطرحه الشبكات الالكترونية من فيض المعلومات. ومن المعروف أن بها حشوداً هائلة من تلال المعلومات تتطلب الحكم على

(16) المصدر السابق نفسه، ص 73.

صدقيتها، وفرز ما بها من أتساق وتناقض، وصحيح وزائف، وما هو علمي وتجاري، وما هو أخلاقي وغير أخلاقي.

بيد أن كل هذه القضايا الفكرية والتنظيمية في رسالة جامعتنا المستقبلية ربما لا تحتل ما هو جدير بها من أولوية واهتمام في تكوين عقلية الطالب ومقدراته. ومرة أخرى نقول ما قاله المفكر التربوي البرازيلي (باولو فيري) «إننا نعلم قراءة الكلمة لكي نتمكن من تعلم قراءة العالم».

15 - أما بخصوص مجالات البحث العلمي، والبحوث التي تنتجها جامعاتنا، فلن نجد صورة أو مستوى أفضل في تعرضها للنقد والشكوى من قطاعات التنمية واحتياجات مواقع الإنتاج والخدمات. ومن المعروف أن إنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة من خلال البحوث، يعد عاملاً محركاً رئيسياً لنجاعة مشروعات التنمية. وهي في جميع الأحوال مدفوعة باقتصاديات المعرفة والتنافس في قوى السوق الداخلية والخارجية، وما تفرضه من مستويات معرفية ومهارات بحثية فائقة، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. وعلى أية حال، فإن حصاد جامعاتنا كمراكز للبحوث في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعرفة والاتصال وغيرها من التخصصات الحديثة، محدود للغاية، وهو معني بالكم دون النوعية والتأثير والتوظيف في حياة المجتمع. ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (والذي يركز على إقامة مجتمع المعرفة) إلى أن حفز البحث والتطوير يحتاج إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما تتفقه البلدان العربية على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز 0.2 من الناتج القومي. وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر. و للمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2.5% - 5%. من جانب آخر تأتي 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%⁽¹⁷⁾

16 - غلبة الكم والحشد في طلاب الدراسات العليا حتى بلغت أعداد المسجلين بهم في جامعتنا لا يتناسب مع الطاقات والإمكانات المتوفرة. وإذا كنا من الداعين إلى التوسع في التعليم الجامعي على مستوى درجة البكالوريوس، باعتبار أن هذه المرحلة قد غدت جزءاً من التعليم الأساسي للمواطن في عصر المعلوماتية، إلا أن الضرورة تتطلب التضييق في

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر السابق نفسه، ص72.

الأعداد على مستوى الدراسات العليا وشهاداتها. وهذا يعني الارتفاع بمعدلات الالتحاق بها من تقدير متوسط إلى تقدير جيد على الأقل؛ حتى يمكن تركيز الجهود التعليمية في إعدادهم لمهام البحث الشاقة وتخريج باحثين على درجة عالية من الاقتدار في إجراء البحوث؛ كما ينبغي منح التقدير المستحق دون مجاملات للدرجات الجامعية، حيث طغت على التقدير فيها درجة الامتياز وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

17 - هناك إشكالية تتعلق بالإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية، حيث تفرض قيود كثيرة وخطوط حمراء متزايدة، وكثيراً ما يمنع الباحثين من تناول المشكلات الاجتماعية المتفاقمة والحديث عنها، وكأن بحثها فضيحة، لأنها تقارب الفضيحة فعلياً في واقعها. وبذلك تضيق جهود جيل بأكمله من الباحثين الذين يقتصرون على تناول القشور والأمور الهامة بشكل سطحي، والتي نجدها تملأ مجلات البحث الأكاديمي في العلوم الإنسانية، ولا تستخدم لغير أغراض الترقية. وإذا حدث أن تمكن إبداع من الإفلات من هذه البنية المتحكمة بالعقل والأسرة للفكر، فإن الرقابة له بالمرصاد على مستوى النشر والتوزيع⁽¹⁸⁾.

18 - انتشار القيم المادية، والتغييرات غير المحكومة التي تطرأ على منظومة القيم، سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع تمثل تحدياً جسيماً لنظام التربية والتعليم في العراق.

19 - ثمة إشكاليات تتعلق بالمناهج البحثية التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية، إذ مع تعدد المناهج البحثية في العلوم الاجتماعية والتربية، يسود حالياً استخدام منهج واحد في معظم البحوث، وهو المعروف بالمنهج الامبيرقي على اعتبار أنه المنهج العلمي المعتمد اقتداءً بمنهج العلوم الطبيعية وفيه تقتصر المشكلة التي يتم تناولها على جزئية صغيرة محددة من المشكلات المجتمعية أو القضايا التعليمية بما عرف بالطريقة الوصفية، من وصف لمفردات الموضوع، واستعانة بأساليب الإحصاء والقياس في المتغيرات. وهو منهج إن صلح في بعض الحالات فإنه لا يصلح لمعظمها نظراً لتعدد المشكلات الاجتماعية والتربوية التي لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلي.

وهنا تجدر الإشارة أن فهم تلك المشكلات لا يقتصر فهمها على مجرد إعداد استبانة لاستطلاع الرأي من عينة محدودة، متفادية بذلك المناهج العلمية الأخرى التي تحيط بالمشكلة أو مجموعة المشكلات من المنظور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي،

(18) مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، بيروت، 2005، ص173.

مستخدمة المقاربات التحليلية، والجدلية، والتدبيرية، والتركيبية، وتصور البدائل المتاحة والممكنة. لهذا كله ولغيره، أصبح كثير من بحوث الماجستير والدكتوراه عقيماً قليل الجدوى، تجهد نفسها في الوصول إلى نتائج مدركة بالخبرة، ولا تحتاج إلى هذه المظهرية الشكلية في إجراء البحوث. إن ذلك يتطلب التجديد في أساليب البحث واختيار الموضوعات الحيوية التي تهم الشأن المجتمعي وتواكب التطورات في مجالات المعرفة حتى لا تظل هذه البحوث مركونة في رفوف المكتبات.

خامساً: الجامعة والتنمية:

إن الوظيفة الأساسية للجامعة هي خدمة المجتمع خدمة شاملة. وقد ارتبطت الجامعات في العالم بالتنمية بشكل قوي، وبشكل متصاعد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ازداد ارتباطها بالمجتمع بواسطة البحوث التطبيقية ذات العلاقة، ووجهت الخطط الدراسية نحو الإعداد الهادف للقيام بأعمال موصوفة ومحددة في المجتمع سواء في الصناعة أو الزراعة أو الإدارة.

إن التعليم هو طريق العراق للتحديث، لا سبيل غيره ولا سبيل دونه. من هنا أصبح من المسلم به إن المعرفة هي التنمية، وفي ظل العولمة بات الكلام عن المعرفة Knowledge بوصفها هي الفيصل، وهي العنصر الحاكم في قضية التنمية. حيث إن التنمية هي معرفة، والمعرفة هي تنمية. فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية شاملة للمجتمع بدون المعرفة. وباتت المعرفة تؤثر على مستوى الرفاهية ونوعية الحياة والأجور... الخ، لأنها تتحكم في مفهوم ومستوى الرفاهية، وكيفية تعامل الإنسان مع مدخلات الرفاهية.

لقد أصبحت المعرفة هي أساس النمو الاقتصادي، والتطوير الذي حدث في موقع التعليم ومكانة المعرفة بصفة عامة أنتقل بنا إلى ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة Knowledge Economy. وبات اليوم أكثر من أي وقت مضى، إن كل نماذج قياس مصادر النمو تعتبر إن الزيادة في الناتج لا تعود فقط أو بالأساس إلى كمية رأس المال المادي وكمية العمل المستخدمة، ولكن إلى الاستخدام الذكي لهذه الموارد، من خلال المعارف وفي قلبها التعليم.

وعلى الرغم من إن توسيع قاعدة التعليم العالي تعد مسألة في غاية الأهمية، وهي قضية جوهرية في العراق ولكن الموقف يبدو أكثر ارتباكاً. البعض يعتبر إن المشكلة تتعلق بعلاقة التعليم بسوق العمل، وهو إن لدينا أعداد كبيرة من طلبة الجامعات، وهذا عكس ما تتطلبه التنمية في العراق.

التعليم الأساسي هدف واضح، هو دعامة نظام التعليم مدى الحياة. ولكن الاختلاف في الرواية ينصب على التعليم العالي حينما نقارن بين العراق وكوريا، نجد أنه بكل المقاييس قاعدة التعليم العالي-من منظور قاعدة رأس المال البشري-ضعيفة.

لقد بات من المسلم به، انه لا سبيل لبناء المهارات والقدرات واستيعاب وتطوير التكنولوجيا إلا من خلال التعليم العالي. فالتعليم عملية مستمرة، وهذا مفهوم سائد، ولم يعد التعليم ينتهي بحصول الإنسان على درجة جامعية، وبعض النخبة المحدودة تكمل دراسات عليا. وبعد الحصول على الدكتوراه، أو الترقى إلى الأستاذية تتقطع صلته بالعلم والتعليم.

إن الآفاق المستقبلية لمسارات التعليم ينبغي أن تستهدف إحداث طفرة ونقلة نوعية في قضية التعليم والحراك الاجتماعي في العراق. التحدي الحقيقي للعراق هو أن يتحقق التحديث من خلال تحقيق هذه الطفرة الكبيرة في التعليم.

هناك علاقة جوهرية بين معدل النمو الاقتصادي ومستوى التعليم وقاعدة رأس المال البشري.

ثمة قضية أخرى تجدر الإشارة إليها، وقد ثبت في العديد من البلدان هو ان التعليم هو الوسيلة الحقيقية لحل مشكلة إعادة توزيع الدخل والتصدي لمشكلة الفقر. وهناك تجربة في العراق في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. ينبغي إحداث تغيير في هيكل ونمط توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الثروة والأرض والإصلاح.

إن القضية الجوهرية التي نركز على إثارتها في هذا المجال هو عدم وجود ترابط بين نظم التعليم العالي وخطط التنمية؛ ففي أحيان كثيرة نجد إن النهج الذي يتبعه المخططون في التعليم العالي يبدو غير ملائم ولا يتناسب مع احتياجات التنمية في القوى العاملة؛ وربما يعد هذا احد الأسباب الرئيسة التي تشكل عائقا كبيرا أمام عدم تمكن نظم التعليم من إن تكون أكثر تجاوبا مع حاجات التنمية؛ ونتيجة لهذا الوضع نجد إن هناك فائضا كبيرا في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة في مجالات اختصاصهم من جهة؛ ونلاحظ من جهة أخرى نقصا كبيرا في أنواع الخريجين الذين نحتاج إليهم في ميادين أخرى. والسبب الرئيسي لهذه المعضلة يكمن في السياسات الحالية للقبول والمعايير التي تتبعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

على صعيد آخر نجد إن مؤسسات التعليم العالي غالبا ما تركز على القيام بوظيفة

واحدة هي وظيفة التعليم، مع بروز نوع من الإهمال في التقدم لوظائف البحث العلمي وخدمة المجتمع التي تعد من الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات.

كما نجد انخفاضاً نسبياً للجوانب النوعية للنظام التعليمي وانخفاض مستوى الخريجين؛ وعدم قدرة المؤسسات على تكييف مناهجها وبرامجها مع المتغيرات السريعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في طبيعة المهن في سوق العمل.

من هنا نقول أنه في الوقت الذي تتغير فيه الجامعات العالمية بسرعة غير مسبوقة، تبقى جامعاتنا في سمتها المحافظة، مما يضطرها إلى إعادة تأهيل وتدريب العاملين فيها؛ مع ما يعنيه ذلك من تكريس ظاهرة عدم التوافق بين التعليم العالي وحاجات المجتمع الفعلية للتنمية والازدهار؛ وإلى هدر كبير في الجهد والمال؛ وإلى تصاعد البطالة؛ ويدفع الكثير من الخريجين إلى الهجرة طلباً للرزق. هذا دون أن ننسى أن بطالة خريجي الجامعات أقسى من العاطلين من الأميين.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها في هذا المجال، إذ بينما ينشأ الطلب على إنتاج العلم في الدول المتقدمة من قبل القطاع الخاص، وهو ما لا يتوافر في الدول العربية، إذ بموجبها يمكن، أن تكون المؤسسات الأكاديمية: الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث بمنزلة حلقة الوصل بين اقتصاد المعرفة والقطاع الخاص، أي التحرك في اتجاه معاكس لذلك في الدول المتقدمة من حيث قيامه على مبدأ العرض من قبل المؤسسات العلمية إلى القطاع الخاص الذي عادة لا يدرك الفرص العديدة للاستثمار في مجال اقتصاد المعرفة. يتطلب تحقيق ذلك أن يتم التوسع في إقامة الحاضنات Incubators في داخل المؤسسات العلمية لرعاية المبادرات والأفكار، وتحويلها إلى مشاريع بحثية إيضاحية Pilot Projects لإثبات صحة الأساس العلمي، ويتم بعدها إقامة نماذج أولية Prototypes لإثبات جدواها فنيا واقتصادياً، وغالباً ما يتم ذلك في المشاتل التكنولوجية، وذلك تهيئة لعرضها على القطاع الخاص⁽¹⁹⁾.

علينا أن نعيد النظر في مسألة تحديد وظيفة الجامعة في المجتمع. ومن هنا تأتي أولوية التفكير في عقد مؤتمر وطني، تطرح فيه تصوراتنا لوظيفة الجامعة في المجتمع. ويجب عدم الهروب من هاجس الحريات خصوصاً في هذه المرحلة التي يقع فيها الطالب بين إلزام الحكومة ونار المجتمع. فالثقافة أصبحت في كثير من الأحيان خطراً على الإنسان في هذا المجتمع.

(19) نبيل علي، مصدر سابق، ص 108.

فالأستاذ والطالب مراقب ومحاصر ومستهدف، والإحصاءات التي تعكس التضحيات الجسام كثيرة في هذا المجال.

بعض أهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (2011-2020)

- استكمال اصدار قوانين وزارتي التربية والتعليم العالي وقانون الجامعات والكليات الالهية
- تطبيق مبدأ الحريات الاكاديمية والالتزام الكامل بمضامينه
- إشاعة السلوك الاخلاقي وأخلاقيات المهنة لدى كافة العاملين في قطاع التربية والتعليم
- ايقاف العمل بأية استثناءات من القوانين وتجاوز التعليمات
- التزام المؤسسات الدستورية بتطوير قطاع التربية والتعليم ودعمه
- إيجاد نظام متكامل للتأهيل يشمل الاختصاصات المهنية والتقنية
- تأسيس مراكز ومعاهد وطنية مستقلة عن وزارتي التربية والتعليم العالي متخصصة بتطوير المؤسسات التعليمية
- اعتماد ممارسات الحوكمة في مؤسسات التربية والتعليم العالي كافة
- إعداد التوصيف الوظيفي الكامل في الوزارتين والالتزام التام بتطبيقه
- إبقاء الوزارتين بعيدا عن أي تدخلات في شؤونهما، وجعلهما فوق الميول والاتجاهات السياسية والعرقية والدينية، واحكام ذلك دستوريا وقانونيا

سادسا: -الجامعة وخدمة المجتمع

ترتبط الجامعات عضويا بمجتمعاتها في البلدان المتقدمة وتعتبر في أدائها عن الفلسفات التربوية لهذه المجتمعات وتسهم في صياغة مستقبلها. لذا فان خدمة الجامعة للمجتمع تعني الإسهام في معالجة مشاكله، كما تعني الموقف الناقد الايجابي منه للإسهام في تطويره والارتقاء به.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه اليوم، هل تؤدي الجامعة وظيفتها المؤثرة في تطوير المجتمع وبنائه أم العكس؟

أن ما نشاهده على صعيد الواقع إن وظيفة الجامعة الآن متأثرة إلى حد كبير بالمحيط الثقافي والاجتماعي. فالمجتمع هو الذي يسير الجامعات وليست الجامعات هي التي تؤثر في المجتمع وتقوده. ادخل الجامعات لتجد الوسطة والمحسوبية والتدخل في العلاقات

وهذه الظاهرة تبرز بشكل واضح في المجتمعات التقليدية، إذ تسبق فيها تكويناتها الاجتماعية تنظيماتها السياسية، أي إن المجتمع (society) إنما يكون فيه أسبق زماً وأقدم عمراً من الدولة (State). هذا السبق للمجتمع على الدولة في المجتمعات، زاد في حجم المجتمع على حساب الدولة إلى الحد الذي يمكن فيه للمجتمع من أن يحتوي الدولة نفسها.

و مما يلاحظ إن مثل هذا التفاوت بين ثقل وفاعلية كل من المجتمع والدولة، إنما يبرز في اختلاف وظيفة كل من هذين النظامين. إذ في الوقت الذي تؤكد فيه الدولة على القوة (Power) تكيفها لتتحول إلى سلطة Authority وحكومة Government وإدارة Administration ووضعه موضع التنفيذ عن طريق القضاء، فإن المجتمع يعتمد على الإقناع الذي عن طريقه يحقق التوافق مما يسقط الخلافات بين الجماعات والأفراد عرفياً

من هنا يمكن القول، إن في المجتمع العراقي اليوم يوجد خطين متوازيين لكل من الدولة والمجتمع، الأول: خاص بالدولة يجمع بين: القوة- السلطة- الحكومة- الإدارة- القانون- القضاء. والثاني خاص بالمجتمع يعتمد الإقناع- التوافق- العرف- الفصل- التصالح. إن الاختلاف في خطي هاتين الممارستين لكل من الدولة والمجتمع هو المحور الأساس في تكوين خصائص وسمات كل من المجتمعين الثابت والنابت. ففي المجتمع النابت يتبع فيه المجتمع الدولة بفعل سبق الدولة للمجتمع زمنياً، فإن المجتمع يكون متقدماً على الدولة في المجتمع الثابت. وقد يستغل المجتمع تقدمه وسبقه للدولة فيعمد إلى احتوائها أو نقل أساليب تعامله إليها، مما يجعل الخط الفاصل بين العرف والقانون والقيم والمعايير واهياً، ويحول دون بناء مؤسسات تحديثية فاعلة. وقد يخترق مثل هذا التداخل بين أسلوبين عمل كل من الدولة والمجتمع حتى الدوائر القرارية العالية. ويظهر هذا التداخل جلياً في العراق اليوم في إدارة الدولة ومؤسساتها وصولاً إلى أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية. وقد تجلت هذه الحالة فأحدثت حالة من الاختلال الانتمائي، إذ أن التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع العراقي لم تتمكن من بلورة وعي اجتماعي صحيح يقوم على حسن المواطنة والانتماء، بل أدى إلى ارتباك انتمائي وهذا أدى إلى ارتباك اجتماعي ومن ثم ارتباك مجتمعي، وهذه القضية هي محور المشكلة (مشكلة الانتماء ومشكلة المواطنة) والتي هي مشكلة المجتمع المحلي في محاولته لإقامة المجتمع المدني.

نقف هنا قليلاً لنؤكد إن من بين أهم العوامل الضاغطة والدافعة إلى النموذج المعرفي الجديد لجامعة المستقبل دور الجامعة في خدمة المجتمع، وتعزيز قيم التماسك الاجتماعي،

والوحدة الوطنية، وإشاعة ثقافة التسامح والحوار إلى جانب القضايا المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. لقد تمخضت العولمة باليائتها المعروفة إلى تجاهل دور الجامعة أو على الأقل اعتباره دورا ثانويا، بسبب تركيزها على مطالب السوق والجودة والتكنولوجيا واختزال قدرة الدول على تقرير مصائرها وتخفيف أعبائها ومسؤولياتها، وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي في التعليم العام والجامعي⁽²⁰⁾. وقد صاحب ذلك شيوع مقولة أن التعليم الخاص والأجنبي أفضل وأجود من التعليم الرسمي، كما شاع الحكم على كفاءة التعليم الجامعي بمعيار واحد، هو ملاءمته لاحتياجات سوق العمل، مع ما في هذا السوق من اختلالات وفساد محليا وعالميا⁽²¹⁾.

إن نظام العولمة، وتداعياته التربوية والتعليمية والاجتماعية التي أشرنا إلى بعض مظاهرها في انتشار موجات التعليم الخاص والأجنبي، وفي رسائل الفضائيات التلفزيونية لا تعبأ كثيرا بقضايا الصالح العام والمصالح المرسل، بل تسعى بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى اقتلاع الفرد من جذوره، وإلى خلخلة التماسك الاجتماعي وثقافته المشتركة، إلى جانب إثارة النعرات الطائفية والعرقية. وقد أدت فعلا إلى تنامي موجات هجرة الأدمغة إلى الخارج أو على الأقل إلى أحلام الهجرة التي تراود الشباب وتشل فاعليتهم في الأوطان.

لقد تمخضت العولمة عن زيادة التناقض في أهداف التعليم الجامعي بين أولويات تكوين المواطن في مواجهة أولويات التركيز على تكوين الفرد في شخصيته العالمية تحت مظلة دعاوى التكنولوجيا ووسائلها. ولعل في هذه المفارقة والتحول في منظومة الأولويات التعليمية ما دعا الباحثين والمفكرين إلى دق ناقوس الخطر، ومن بين هؤلاء الدكتور حسين كامل بهاء الدين في كتابه (الوطنية في عالم بلا هوية-تحديات العولمة). ولعل هذا ما يبرز من تأكيد باعتبار التعليم قضية أمن وطني، وعلى أنه أداة رئيسة في تنمية الهوية والخصائص الوطنية والقومية⁽²²⁾.

نقف هنا قليلا لنقول إن قضية الموازنة بين تكوين الفرد العالمي وتنمية المواطنة ودعم مقومات حيوية الهوية والثقة في إمكاناتها وإبداعاتها وتعبئة طاقاتها في التنمية المستدامة، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للنظر في شروط قيام جامعة المستقبل. وترجم المقولة

(20) للمزيد أنظر: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ، تحرير فرانك جي لشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جكتر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004.

(21) حامد عمار، مصدر سابق، 177.

(22) المصدر السابق نفسه، ص178.

الصينية في هذا الإطار المضامين الحقيقية للقضية (لنجعل كل ما هو عالمي محمود في خدمة ما هو وطني منشود).

وما دامت الوظائف الأساسية للجامعة تتركز على التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فإن خدمتها للمجتمع اليوم تعد أبرز أركانها الأساسية، حيث توسعت مستويات الخدمات التي تقدمها وخصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة، بحيث أصبحت الجامعات مركزاً رئيساً من مراكز الثورة التقنية والعلمية التي يشهدها العالم المتقدم حالياً، فكان لملاكاتها العلمية ومختبراتها ومراكز البحث العلمي فيها الدور المتميز في هذا المجال.

وتجدر الإشارة هنا أنه مع بدايات عصر المعلومات تم تطوير فلسفة جامعية جديدة أشد ارتباطاً بالتقانة العالية والتي تتخصص في الحافات الأمامية للعلم والصناعات المستقبلية. وهنا نشير إلى التجربة التي أنشأها فرد ترمان عميد كلية الهندسة في جامعة ستانفورد (الخاصة) عام 1951 الذي سمي في حينها بمنتزه البحوث Research Park ثم عرف بعدئذ باسم وادي السيلكون وهو ما يسمى اليوم أيضاً بمنتزه العلم Science Park أو مدينة العلم. فقد أقيمت قرب جامعة ستانفورد في جنوب سان فرانسيسكو في كاليفورنيا مراكز للبحوث العلمية المتقدمة وصناعات ريادية تعتمد على الابتكارات وعلى نتائج البحث والتطوير. وحقت هذه المنظومة تبادلاً سريعاً جداً للمعلومات بين الجامعة ومراكز البحوث والصناعة الريادية. علم وقد انتشرت هذه الفلسفة في الولايات المتحدة حيث أقيمت ما يزيد على 150 مدينة علم حتى العقد الأخير من القرن الماضي⁽²³⁾.

لقد أوصلت الثورة العلمية والتقنية وثورة الاتصالات العلم إلى أن يكون عنصر إنتاج إضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى، كالأرض ورأس المال والعمل والتنظيم. وهذا العنصر الجديد المهم لا ينفذه إلا ذوو الكفاءة والإعداد العلمي العالي والعمل الرصين من الباحثين والمفكرين والعلماء والتقنيين المهرة. لذا فقد أصبحت الجامعات مصدراً لهذه الكفاءات وبناء قدرات الملاكات الأخرى في حقل العمل بالمعارف والخبرات الجديدة، مما قاد إلى توسع خدمة المجتمع كوظيفة من وظائف الجامعات.

وانطلاقاً من أن الإصلاح الثقافي هو المدخل السليم للتنمية والتغيير، يمكن تقديم الكثير من الأدلة على حالات نهوض مجتمعي في العديد من البلدان تظهر أن النهضة انطلقت أساساً من إصلاح البنى التربوية والثقافية الذي أسس لحداثة غير قابلة للارتداد.

(23) ليث إسماعيل نامق، نظرة في التعليم الجامعي، بحوث مؤتمر المجمع العلمي العراقي المنعقد للمدة 1998/ 23-26/11، ص 179

فالنهوض المجتمعي هو نتاج نضج في البنى الثقافية والتربوية أولاً، وهي تقاس بالمراحل غير القابلة للارتداد، وتؤسس كل منها لمرحلة أكثر تطوراً وثباتاً من سابقتها، وقد اقترنت بكثير من مظاهر التحديث على المستوى العمراني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فتجاوزت بسرعة معوقات التنمية والتغيير الشمولي التي تمنع تحول حركة التحديث فيها إلى حداثة مكتملة، وأقامت دولا عصرية على أسس نظم قانونية سليمة تعتمد معيار الكفاءة الشخصية والنزاهة والولاء للوطن. وليس من شك في أن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة وخصوصا تجارب دول جنوب شرق آسيا، التي تمثل الأقرب إلى منظوماتنا المجتمعية والثقافية.

إن التعليم ما هو إلا منظومة فرعية من نظام أكبر هو البنية المجتمعية، وبالتالي فهذه المنظومة الفرعية تصح بصحة الجسم الكبير وتمرض بمرضه، ومعنى هذا إن المجتمع إذا كان متخلفا فسوف تشيع علل التخلف في التعليم نفسه، سواء في الفلسفة أو الأهداف أو في التنظيم أو مناهج التعليم أو إدارته، ومن ثم يعمل التعليم على إعادة إنتاج مفاهيم وأساليب وقوى بشرية تكرس التخلف وتعززه⁽²⁴⁾.

سابعا: البحث العلمي ومراكز البحوث (الأوعية الفكرية Think Tanks)

الجامعات هي أكثر المؤسسات المجتمعية التي تتوفر فيها الفئات العمرية ذات الطاقات الإنتاجية المحفزة وتتمتع أكثر من غيرها بحرية نسبية في التفكير والتعبير وفي الحركة والتفاعل، مما يجعل منها قاعدة إطلاق العنان للإبداع الإنساني .

لذا تطرح اليوم وبشدة تحت ضغط الشعور بالثغرة المتزايدة التي يفتحها تقدم الثورة التقنية والمعلوماتية في مسيرة التحديث المجتمعي، مسألة تطوير البحث العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا. وتكشف للمسؤولين وللرأي العام معا النتائج الخطيرة المترتبة على تخلف هذا القطاع والأهمية الحاسمة لتطور قطاع البحث العلمي في ولوج عصر هذه الثورة، أو على الأقل في تجنب البقاء على هامشها أو بعيدا منها. وقد أصبح البحث العلمي أكثر من أي حقبة تاريخية سابقة بالفعل، ميدانا رئيسيا من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو الحضارية بعامة .

ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في دول العالم كافة من رغبة حقيقية في مناقشة هذا الموضوع ، والسعي لبلورة الإشكالية المتعلقة به ، والإجابة عن التساؤلات الكبيرة

(24) - سعيد إسماعيل علي، نحو صيغ تعليمية جديدة في إطار التنمية الشاملة، جمعية المعلمين الكويتية-كتاب ندوة التعليم والمستقبل، 1994 ، ص222.

والعديدة التي تثيرها تنمية البحث العلمي ، ومعالجة العوائق التي تحول دون نهضته .

ويطرح موضع البحث العلمي في إطار هذه الإشكالية مسائل عديدة : أولها تحديد المشكلة التي يتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المفاهيم الرئيسية المستخدمة في هذه المعالجة ، وفي مقدمتها العلم والبحث والمجتمع العلمي والسياسة العلمية والثقافة والمعرفة والمثقف والدولة وغير ذلك من المفاهيم التي يتطلب تحليل الوضع العلمي استدعاءها والتعامل معها .

وتعد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث أدوات النهضة الأساسية لارتباطها بتنمية العنصر البشري والذي يعتبر محور النهضة وقوامها . والاهتمام بهذه المؤسسات والمراكز لم يعد خيارا للأمم الناهضة أو التي تريد النهوض . وعليه فلا بد من إستراتيجية شاملة لمراجعة واقع مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث في ظل مشروع تنموي متكامل يكون التعليم أحد مكوناته الأساسية .

وفي ظل المتغيرات العالمية الحديثة في عصر العولمة يعد التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي من أبرز المؤشرات على سلامة العلاقة بين قطاع التعليم وسوق العمل ، وبالتالي يعد من أهم مراحل المواءمة بين احتياجات التنمية ومخرجات التعليم العام والعالي في المجالات والتخصصات المختلفة⁽²⁵⁾ . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل لدى مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث في بلداننا الإمكانات المادية والموارد البشرية للقيام بهذه الأدوار ؟ أم إن هذه المؤسسات في حد ذاتها تعاني من إشكالات كثيرة وتحتاج لإعادة النظر في خططها وبرامجها وأساليب تدريسها ؟ إن دور مؤسسات التعليم العالي وخصوصا مراكز البحوث في الأمم المتقدمة كبير جدا ، إذ تلعب دورا كبيرا في تحريك عملية التنمية وتساهم بفاعلية في إثراء المعرفة من خلال البحوث والدراسات الأدبية والعلمية والتطبيقية والتي بدونها يصعب إحداث التقدم الاقتصادي المطلوب ومواكبة التطورات العالمية في الميادين كافة وبالتالي إحداث التغيير الاجتماعي المنشود .

وبنظرة سريعة إلى واقع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث نجد أنها تعاني كما وكيفا في جميع مجالات عملها . فعلى سبيل المثال في مجال البحث العلمي هناك علاقة مقطوعة بين مراكز البحوث ومتخذي القرار وبين مراكز البحوث فيما بينها . إضافة إلى ضالة الإنفاق على البحث العلمي . وتشير تقارير التنمية البشرية في هذا الصدد إلى أن

(25) -عبد الرحمن صائغ ومصطفى متولي، التكامل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام في دول الخليج العربية، الرياض، 2000.

نسبة العلماء والباحثين لكل ألف من السكان لم تتعد عام 1992 (1.5) في الكويت، و (0.8) في مصر، و (0.6) في ليبيا، و (0.5) في تونس، و (0.1) في الأردن. في حين أن المعدل العام للدول النامية يبلغ (0.8) ويبلغ (4.6) في البلاد الصناعية⁽²⁶⁾. وهنا تجدر الإشارة إلى الرقم المخيف في نسبة الاعتمادات التي تنفقها إسرائيل على البحث العلمي والتي تساوي 17 ضعفا ما تنفقه الدول العربية جمعا⁽²⁷⁾.

إن السمة البارزة على الجامعات العربية إنها جامعات تعليم وتدريب ولم تتطرق إلى البحث العلمي، لذا جاءت جامعة القاهرة في المرتبة 400 في تصنيف جامعة شنغهاي من بين 500 جامعة اعتمدها التصنيف، على الرغم من تخريجها 3 من حملة جائزة نوبل⁽²⁸⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإشكالية تتجاوز نسبة العلماء والباحثين وعددهم إلى إنتاجية هؤلاء العلماء والباحثين، حيث تؤكد التقارير أن معدل الإنتاج العلمي للباحث الواحد في العالم العربي لم يتجاوز نصف بحث في العام، أي أن البحث يستغرق قرابة العامين لدى الباحث العربي، بينما تبلغ معدل إنتاجية الباحث في الدول الصناعية تصل إلى بحثين في العام الواحد.

ومما هو جدير بالذكر إن العديد من المراكز المتخصصة للبحث العلمي ترتبط بالجامعات وتتفاوت في أحجامها وإمكاناتها وإنتاجيتها، لكن غالبيتها متخصص في مجالات الأبحاث الزراعية والصحية والهندسية، ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز وفق التقديرات المتاحة 126 مركزا في عموم البلدان العربية. أما مراكز وهيئات البحث العلمي والتي تتضمن الأجهزة البحثية المركزية (مراكز وأبحاث وطنية) أو تلك المرتبطة ببعض الوزارات أو المؤسسات الصناعية والزراعية، فيبلغ عددها الإجمالي 278 مركزا أو معهدا عام 2000⁽²⁹⁾.

وترجع الكثير من الدراسات أسباب التخلف في مجال البحث العلمي إلى:

1 - غياب الاقتناع الحقيقي بالعلوم الأساسية والتطبيقية لدى الكثيرين كوسيلة لحل

(26) - عبد العزيز محمد الحر، مصدر سابق، ص 211.

(27) - حوار العرب: مشاكل وتحديات التعليم العالي في العالم العربي، برنامج عرض على قناة العربية استضاف نخبة من الوزراء والمفكرين العرب، تشرين أول/أكتوبر 2007.

(28) - المصدر السابق نفسه.

(29) - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مصدر سابق، ص 73.

المشكلات الاجتماعية.

2 - غياب الاعتماد على الذات في العلوم والتقانة، وعدم الإيمان بالقدرة الذاتية في التعامل مع العلوم والتقانات المتقدمة.

3 - ضعف الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تشجع على البحث وتدفع عجلة التطور على الصعيد الوطني.

4 - ضالة الاستثمار في البحث العلمي، ففي الوقت الذي تخصص فيه الدول الصناعية حوالي 2% إلى 3% من مجموع الدخل القومي للبحث العلمي، نجد أن النسب في الدول العربية لا تتجاوز 0.5% حتى عام 2000.

5 - قلة عدد الكفاءات القادرة على البحث، وعدم وجود سياسات واضحة، وعدم توفر قاعدة للبيانات، وضعف التفاعل الايجابي بين البحث ومؤسسات الإنتاج، ونقص التدريب على البحث العلمي ومناهجه⁽³⁰⁾.

لقد أحدثت الحرب والاحتلال بكل إفرازاتها شرخا كبيرا وعميقا في الجسم العراقي، الذي كان ينتج ثقافة التوحيد على كل المستويات، على مستوى المثقف والأستاذ الجامعي والباحث والمؤسسة الثقافية والجامعة.... ويأتي الغزو الثقافي التجاري المستمر والمكثف عبر وسائل الاتصال كافة، ليزيدا من أعباء المرحلة ويدفعها إلى مزيد من الغربة والضياع في الشخصية الثقافية العراقية المميزة.

لذا تتبغى المواجهة لدفع هذه الضواغط وتجاوز الحالة والمرحلة، والولوج إلى آفاق الاستقرار النفسي والثقافي والسياسي والاجتماعي. ولعل الانطلاق في بناء المؤسسات الفكرية والثقافية ما يساعد على رفع الضواغط ويحقق طريق الوحدة الثقافية المنشودة، التي هي منطقيا وعمليا ضرورة لتوحيد البلاد.

إن المؤسسات الفكرية والعلمية في العراق مدعوة اليوم إلى مزيد من التضامن والتكامل وإلى مزيد من الالتزام بالقضية الوطنية: بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإلى مقاومة ثقافة التقسيم، وإلى العمل على تفعيل دورها في مجتمعها، وإلى الالتزام وتشجيع الإنتاج الثقافي السلمي والدفاع عن حقوق الإنسان (كل إنسان من حقه في الحياة والثقافة والحرية والسلام والتقدم).

(30) - محمد عبد العزيز الحر، مصدر سابق، ص212.

● فما هو دور الأوعية الفكرية Think Tank في العراق في عملية التغيير من أجل التحديث؟

● وهل هناك عملية تحضيرية للانتقال من التغيير إلى التحديث؟ أين تتم؟ وكيف تتم؟

● وهل يصلح التخطيط بالمشاركة للمساهمة في العملية التحضيرية للتحديث؟

إن آفاق النهوض المجتمعي تضع المسؤولية على المفكرين والباحثين ليصنعوا جهداً ثقافياً مسؤولاً وليضع المؤسسات الثقافية والمثقفين في وطننا في أجواء تفاعل خلاق يوسع مدى الرؤية ويشحذ العقل ويعيد إلى ثقافة البناء دورها والأمل.

إن موقع الثقافة ودور المؤسسات الثقافية والفكرية المستقبلي هو أحد الأهداف البارزة لهذا المشروع، وصولاً إلى تحديد تصورنا لمعالم ثقافة التغيير الملزمة بالإنسان والوطن. فذلك بعض من واجب تلك المراكز وجانب من مسؤولية المفكرين والباحثين كمثقفين ومواطنين في آن معاً: أن ينصرفوا إلى محاولة الإمساك بمصير البلد وإرساء أسس الغد الآتي على أرض صلبة.

وإذا كان لطموحاتنا أن تجد لها سبيلاً إلى تأثير فاعل في الواقع القائم، فلا بد من أن نولي دور المؤسسات العلمية والثقافية ولاسيما مراكز البحوث والدراسات اهتماماً خاصاً، بما هي أرض اللقاء والحوار والتفاعل بين الباحثين والمثقفين من جهة وبينهم وبين كل المتطلعين إلى الثقافة والمهيئين لقبولها من جهة أخرى.

وإذا كانت المؤسسة العلمية والثقافية، بشكل عام، تمثل هيئة متقدمة على صعيد التطور الاجتماعي تسهم في إنتاج الثقافة، وتعمل على إيصالها إلى الناس وتعميمها على أكبر قدر منهم، فإن دورها في العراق يكتسب أبعاداً خاصة ومميزة على ضوء الأزمة المصيرية التي يتخبط فيها الوطن، ومن خلال التنوع الذي يميز المجتمع وفي ظلال الحاجة إلى تفعيل الثقافة وترسيخ دور بناء لها، ينشئ المستقبل انطلاقاً من اندماج اجتماعي يقدم الولاء لكل على الولاء للجزء، ويرسي قيم الحرية والعقلانية والانفتاح والإبداع في مختلف جوانب الحياة.

لذا فإن الدور المرجو لمراكز البحوث والأوعية الفكرية في العراق ينطلق من فهمنا للثقافة باعتبارها "الجهاز الفعال الذي ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل". فالثقافة فعل تغيير، والتحويلات التي تنجم عن الفعل الثقافي لا تبدو واضحة للعيان إلا بعد مضي وقت

طويل ولكنها غالبا ما تكون تحولات من النوع الذي يغدو راسخا رسوخا شديدا لا يمكن زعزعته.

فالثقافة تملك للعالم في عملية من التحويل، تروض العناصر وتبتدع الجديد. والمثقفون خلال هذا الفهم للثقافة هم المنتجون، بأيديهم وأدمغتهم ضد التخلف والجهل والاستغلال: فكرا وفنا وجمالا.

في سياق ما تقدم، فإن الضرورات العملية والنظرية تستلزم بناء البرامج والمناهج التي تزاوج بين التراث والحداثة، بين الأصالة والمعاصرة، وإنها لمصالحة حتمية تستوجبها مصالحة الإنسان مع ذاته أولا، ومع لغته ومع كل المعطيات الفكرية التي تهيأت لها أسبابها.

الخاتمة

على الرغم من أن قضايا ومشكلات الحاضر كثيرة وملحة وضاغطة، فإن الضرورة تجعلنا ألا نفكر ونعمل إلا للمستقبل، بل إن مشكلات الحاضر ليست إلا تراكمات الماضي، ووضعها في سياق التفكير والعمل للمستقبل هو الطريق الأمثل للحل.

إن قضية التحديث هي قضية المصير في عالم لن يرحم الضعفاء والمتخلفين، ولن يكون فيه مكان إلا للأقوياء. وفي هذا العالم المتسارع الخطى أماننا أهداف كثيرة يجب أن نسعى لتحقيقها جميعا، فعلينا أن نحسن ترتيب الأولويات حتى لا ننته في زحام المشكلات والأهداف. نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الرؤية الشاملة (Vision) للكيفية التي يتم فيها تحديث المجتمع ووضع خطط محكمة للعمل والتنفيذ وتعبئة المجتمع كله لإنجازها

وفي عالم اليوم الذي يشهد تجليات العولمة، تنتشر معها ظاهرتين الأولى هي تفكيك المجتمعات الزراعية والصناعية، وبالتالي تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه المجتمعات، وثانيا بناء مجتمع ما بعد الصناعي، مجتمع الاتصالات والمعلومات والمؤسسات المعرفية، والدول التي تحاول أن تعولم المجتمعات بطريقتها الخاصة تقوم أولا بالاعتماد على نظرة معرفية موحدة للعالم بأجزائه المختلفة، ثم اعتماد ميكانيكية تفكيكية للتعامل مع الآخر، ولا يمكن أن نواجه هذه القوى أو نتحاور معها معرفيا إلا ببناء ثقافة معرفية موحدة تركيبية وتحليلية، لأن المعرفة هي القوة، والبلد الذي يقوم على ثقافة منغلقة مفككة لا يمكن أن ينتج معرفة وبالتالي تفقد بإرادتها أهم مقومات

القوة في المجتمع المستقبلي.

وما دام التركيز على التعليم الجامعي، فإن التخطيط في هذا الميدان يعاني من الآتي:

- 1 - غالبا ما تفتقر دوائر التخطيط لمؤسسات التعليم العالي للمعلومات الكافية والدقيقة والحديثة.
- 2 - ضعف التنسيق بين التخطيط الجامعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 3 - قلما يوجد تخطيط طويل المدى في معظم الدول العربية، إذ يعتمد المخططون على الاستجابة السريعة لمطلب الجمهور للمواضيع الشائكة المرغوبة.
- 4 - غالبا ما يتم التركيز في الخطط على الكم على حساب النوع؛ فالتركيز على أعداد الطلبة المقبولين يأتي بالدرجة الأولى.
- 5 - تغفل الخطط التعليمية بعض المجالات؛ ولم تكن قادرة على إحداث تغيير ملموس فيها ومنها: مجالات تعليم الإناث، إذ لا زالت أعداد الذكور تفوق أعداد الإناث في المستويات التعليمية عموما والجامعي خصوصا.

وفي هذا الإطار ينبغي العمل على تحقيق الآتي :

أولاً: -إجراء الدراسة التقييمية لفاعلية برامج الجامعة في العراق بشكل عام، وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص.

ثانياً: -توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن هذه البرامج ونشرها وتبادلها بين الجامعات العراقية.

ثالثاً: تجويد العملية التعليمية والتعليمية وتطوير المناهج، ويتم ذلك بالخروج من جمود قالب التعليم التقليدي المعتمد على التلقين واستظهار المعلومات واسترجاعها إلى حيوية التعلم الناتج عن الاستكشاف والبحث والتحليل والتعليل وصولاً إلى حل المشكلات، وذلك بإحداث تطوير نوعي في مصادر التعلم ووسائله المتنوعة.

رابعاً: تنمية الكفاءات المهنية للتدريسيين والباحثين، من خلال رفع الكفاءة المهنية للعاملين على صعيد الجامعة لاستيعاب المستجدات العلمية والتربوية والتقنية، والاستعداد

للقيام بأدوارهم المتجددة في المستقبل. فالحاجة تبقى إلى بناء القدرات Capacity Building، وتميئتها من خلال التدريب المستمر والورش والدورات داخل العراق وخارجه. إذ إن تدعيم القدرات البشرية وبالتالي زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الأجر، أو الدخل هدف أصيل للتعليم. فضلا عن ذلك فإنه في مفهوم التنمية البشرية أو التحديث، يصبح التعليم والمعرفة غاية في ذاتها، تجعل من الإنسان أنسانا، أو هي ما يميز الإنسان عن سائر مخلوقات الله. وبالتالي لا يدخل في روع أحد أن أهمية التعليم تتحد باعتباره مدخلا لزيادة الإنتاجية، أو أنه مطلوب فقط كوسيلة، وإنما التعليم مطلوب في ذاته، لأن الإنسان المتعلم أكثر قدرة على التعامل مع المجتمع والطبيعة والناس والأشياء، وتوسيع المدارك والمعارف.

خامسا :- توجيه الأساتذة وطلبة الدراسات العليا إلى إجراء البحوث التطبيقية حول المشكلات التنموية التي يمر بها المجتمع بالمجتمع.

سادسا :- وضع مشاريع بحث على ضرورة التنسيق بين القطاع العام والخاص من جهة، وبين أقسام الدراسات في الجامعة من جهة أخرى لحصر المشكلات التي يمكن التعاون على حلها عن طريق توظيف البحث العلمي.

سابعا :- تطوير وتجديد مصادر المعرفة، وبخاصة المكتبات المدرسية والجامعية، وتوفير وسائط التعليم التكنولوجي والقنوات الفضائية التعليمية، تمكينا للطلبة والأساتذة من الاستعانة بها لإثراء معارفهم وتعويدهم على التعليم الذاتي من مختلف مصادر المعرفة. إلى جانب ذلك ينبغي إدخال برامج ودراسات عليا متداخلة في الحقول المعرفية تخدم حاجات التنمية بشكل أكثر فاعلية.

ثامنا :- التنويع والمرونة في إنشاء دراسات عليا تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل برامج التنمية المستدامة، والمعلوماتية، وتعليم الكبار، وبرامج البيئة، وتشجيع التخصصات داخل الحقل الواحد.

تاسعا :- الجامعات هي التي تعلم وتبحث وتوجه مسيرة التعلم، فهي قاطرة التعلم، في حين أن التعليم الثانوي هو مدخله، وما قبل الثانوي هو زارع بذرته، لذا فإصلاح التعليم الثانوي يقع في قلب مجتمع التعلم، وإن لم يضاف التعليم الثانوي مرحلة قوية وفعالة في حياة الفرد التعليمية فلا جدوى من الحديث عن مواصلة التعلم.

عاشرا :- الاستفادة من طاقات الأساتذة في الإنتاج والبحث ؛ وبالتعاون مع طلابهم

عوضاً عن الاكتفاء بالتعليم والبحث الذي تغلب عليه الناحية النظرية.

حادي عشر:- التأكيد على استقلالية الجامعة، والعمل على تحقيق نسبي من الاكتفاء الذاتي للجامعة عن طريق مردود إنتاجها وتغذية الأبحاث التي تحقق المردودات الاقتصادية لها.

ثاني عشر:- تنظيم الإثابة والحوافز بحيث ينال التدريسي والباحث المنتج نسبا مئوية من مردود إسهامه، فضلاً عن تمكينه من توكيد ذاته كقيمة علمية إنتاجية. ولعل إنشاء كراس جديدة مثل كرسي الأستاذ المتميز، أو الأستاذ المنتج أو الأستاذ المبدع أو غيرها من الأسماء قد يكون حافزاً لأولئك الأساتذة على مواصلة جهودهم في مجال البحث العلمي، فضلاً عن إعداد الباحثين الجدد الذين يعتبرونهم قدوة في العطاء، كما تسعى الجامعة إلى تكريمهم بين الحين والآخر اعترافاً بتواصل عطائهم.

ثالث عشر:- أهمية التنوع في مجال البحوث، بحيث لا تنحصر في الموضوعات التقليدية، وإنما عليها أن تعالج أولوية الجوانب الإستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية لا أن تقتصر -مع أهميتها- على المناهج، وتكوين الأستاذ، والمسائل التوجيهية والإرشادية، في التصورات المجردة العامة، بل عليها أن تقتحم ميادين التمويل، والإدارة الحديثة، والمعلوماتية، والتفاعلات في داخل مجتمع الجامعة، فضلاً عن تناول أوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية والتحليل العميق لأثر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وتغيير أنماط التفكير والسلوك وبخاصة في حالات الحراك الاجتماعي السريع وظروف الأزمات وما يصاحبها من مظاهر العنف والانحراف عن آليات الضبط الاجتماعي.

رابع عشر:- اعتماد معايير الجودة في البحوث والدراسات المنجزة، وتطوير دور التدريسي ومؤسسات إعداده التي تتجاوز دورها من مجرد تكوين مهارات مهنية محددة كما لو كان عاملاً فنياً في التعليم، إلى دوره الثقافي والمجتمعي كصاحب رسالة نحو بناء الأجيال صاحبة المستقبل، ونحو مشاركته الفاعلة كمواطن إيجابي في تطوير مجتمعه.

خامس عشر:- تمكين الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل من استمرار أبنائها بالتعليم وإبقائهم في الجامعات يتطلب أساليب متجددة لدعم هذه الفئات ومساعدتها على توفير احتياجات أبنائها الجامعية.

سادس عشر:- ينبغي أن يحقق نظام التعليم التوازن بين التعليم من أجل التعليم والتعليم لتلبية الطلب في سوق العمل. وهذه السياسة كثيراً ما تمت التضحية بها لصالح

قبول أكبر عدد من الطلاب.

سابع عشر: التأكيد على أهمية إدخال علوم المستقبل وبصورة مطردة في التعليم العالي، ونقترح أن تنشئ الجامعات العراقية مركزا للعلوم والدراسات المستقبلية في كل جامعة، بالإضافة إلى مركز تابع للوزارة نفسها. والمفترض أن تقوم هذه المراكز بمتابعة التطورات في مجالات العلم والتكنولوجيا وتبحث وسائل إدخال هذه التطورات في التعليم الجامعي. ومن أجل مساندة البحث العلمي في الجامعات العراقية، ينبغي إنشاء شبكة للمعلومات ترتبط فيما بينها إلكترونيا عن طريق الانترنت.

ثامن عشر: وما دام التعليم يهدف إلى (تمكين الناس) بمراحله كافة، إذ أصبح أهم التحديات الأساسية لمستقبل العراق، الأمر الذي يحتم الوعي بدور المؤسسة التعليمية التربوي باعتبارها وسيلة لتثبيت اتجاهات وقيم، وتعديل سلوك اجتماعي، وخلق مهارات في المجالات المختلفة بعيدا عن التأثيرات السياسية أو الحزبية، ولا يمكن ضمان انجاز هذه المسؤوليات الجسام إلا في ظل حيادية المؤسسات التعليمية التي تضمنها استقلالية الجامعات.

تاسع عشر: الاستفادة القصوى من الكفاءات المعرفية العالية التأهيل في مختلف المجالات وديمومة الاستفادة من تمرسها وخبرتها واستثمارها في تقديم الاستشارات للدولة والطلبة وعموم المجتمع.

عشرون: التأكيد على وضع برامج لتحديث التعليم بمختلف مستوياته وتطوير المهارات العلمية بما في ذلك التعليم المهني الذي يجب ان يعطى أولوية متقدمة لكي يستجيب لمتطلبات سوق العمل مع التأكيد لمسايرة التوجهات العالمية الحديثة في مجال اقتصاد المعرفة.

واحد وعشرون: تسهيل وتشجيع تأسيس المدارس والجامعات الأجنبية لاسيما في اللغات الحية الإنكليزية والفرنسية والألماني بهدف خلق عملية التنافس ومواكبة التطور العالمي وتنمية المهارات.

اثان وعشرون: تشجيع مساهمة ومشاركة الشركات الأجنبية لتقديم الخدمات ونقل التكنولوجيا لاسيما في مجالي تطوير الحاضنات التكنولوجية والجامعات المنتجة.

ثلاثة وعشرون: تشجيع التوأمة مع الجامعات الأجنبية.

أربعة وعشرون: تأسيس مجلس وطني لضمان الاعتمادية.

إننا في العراق اليوم بحاجة إلى بناء البشر قبل بناء الحجر، وذلك بالاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعد ذلك القضايا الأخرى في سلم الأولويات والحاجة ماسة في العراق لإعادة ترتيب الأولويات ووضع التنمية البشرية على رأس قائمة الأولويات.

إن الجهد التنموي الحقيقي المطلوب هو الذي يعي الأصالة والمعاصرة وعيا عميقا ويحقق فيهما نموا متكاملًا، لا ثنائية منفصلة أو تناقضا منفردا. فالأصالة صنعتها أجيال مضت لكنها وهي تضرب جذورها في التاريخ ترسم لمسارات المستقبل أفقا روحيا وأخلاقيا.

وفي هذا الصدد يقول محمد الأنصاري إننا بحاجة لرؤيا شاملة تتخطى الجزئيات وتتناول الكليات تناولا شموليا من الناحية الفكرية والاجتماعية والروحية والمادية والنفسية والاقتصادية، وضمان نجاح ذلك هو القدرة على استصحاب المجتمع في مشروع النهضة، فالطريق للنهضة طريق شاق وطويل ويحتاج كما قال (المهاتير محمد) إلى الكثير من التضحية وإن لم نقدمها نحن، لن يقدمها لنا أحد⁽³¹⁾.

(31) - تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 1998. الأنصاري، محمد